

Distr.  
LIMITED

TD/B/53/L.2/Add.9  
9 October 2006

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثالثة والخمسون

جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر

و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

البند ١٢ من جدول الأعمال

### مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم

في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقرر: السيدة آنا إينيس روكانوف (أوروغواي)

استعراض سياسة الاستثمار في رواندا

#### ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال تعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء الموافق

١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ على العنوان التالي:

.UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, fax no. 917 0056, tel. No. 917 1437

## استعراض سياسة الاستثمار في رواندا

٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

١- قُدِّم استعراض سياسة الاستثمار في رواندا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ورحب الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد، بالمشاركة الرفيعة المستوى من قِبَل حكومة رواندا برئاسة دولة السيد برنارد ماكوزا (رئيس الوزراء) ومعالي السيد فينسنت كاريغا (وزير الدولة المكلف تشجيع الصناعة والاستثمار)، كما رحب بالمشاركين رفيعي المستوى القادمين من الخارج. وهنا حكومة رواندا على ما بذلته من جهود في إصلاح الاقتصاد، وعلى التقدم الهائل الذي أحرزته في العقد الماضي. ورأس الدورة سعادة السيد غيان تشاندرا اتشاريا، سفير نيبال.

٢- وقدمت أمانة الأونكتاد الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لاستعراض سياسة الاستثمار في رواندا. فقد أحرزت رواندا تقدماً كبيراً وأجرت إصلاحات رئيسية في العقد الماضي، ولكن المحركات التقليدية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر ظلت ضعيفة. واقترح الاستعراض استراتيجية غير تقليدية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالاستناد إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي: ١- تحويل رواندا إلى مركز للامتياز في الهياكل الأساسية الخفيفة والإدارة السليمة؛ ٢- ووضع برنامج لاجتذاب ونشر المهارات؛ ٣- وسلسلة من المبادرات في مجال الصناعة. ولاحظت الأمانة إحراز تقدم فعلي في تنفيذ التوصيات، ولكنها رأت أن البرامج الطموحة تتطلب التزاماً قوياً وطويل الأجل من الحكومة ودعمًا إضافياً من المجتمع الدولي. وأكدت الأمانة أنها ستواصل مساعدة رواندا في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

٣- وشكر ممثل رواندا الأونكتاد على "استعراض سياسة الاستثمار" و"دليل الاستثمار". وأبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية. وإذ أشار إلى ضآلة ما تلقته أفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أكد الحاجة إلى قيام القارة بتغيير وضعها، قائلاً إن الأونكتاد يمكنه أن يساعد البلدان في تحسين بيئتها التجارية وتعبئة الموارد الخاصة لأغراض التنمية. ومضى قائلاً إن توصيات الاستعراض تتفق وسياسات الحكومة في مجال الإصلاح. وكانت رواندا واحدة من أوائل البلدان التي تقدمت لنظام استعراض النظراء في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وذلك بسبب التزامها بالحكم السليم. وأرادت الحكومة أن تجعل من رواندا مركزاً للامتياز في مجالي الهياكل الأساسية الخفيفة والحكم السليم. وعرض بإيجاز الجهود الرئيسية التي بُذلت لإيجاد بيئة مؤاتية للاستثمار. ومن هذه الجهود استعادة السلم والأمن، ووضع مدونة جديدة للاستثمار، وتطبيق سياسات للسوق الحرة، واعتماد سياسات الرفض المطلق للفساد. وإضافة إلى ذلك، أصلحت الحكومة نظام التعليم وحسّنت قاعدة المهارات وفقاً لـ "رؤيا ٢٠٢٠"؛ ويؤخذ حالياً بثقافة الخدمة في الإدارة العامة، كما أنشئت وكالة وطنية لتحسين طاقة البلد من المؤسسات والمهارات. وتعزز الحكومة أيضاً "الاقتصاد القائم على المعرفة"، وإشراك القطاع الخاص في صنع القرار. ومهم أن يعرف العالم ما تقوم به رواندا بغية إزالة الأوصاف المكررة المضرة بالبلد. وأبرز فرص الاستثمار في البن العربي، والشاي، وغاز الميثان، والسياحة الراقية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ إن في ذلك طموحاً إلى جعل اقتصاد البلد "اقتصاداً قائماً على المعرفة" كما قال لتوه. وهناك مجالات متخصصة أخرى منها الزيوت العطرية، والبستنة، والتعدين. وعلاوة على ذلك، يُعتبر النظام المالي في رواندا واحداً من أكثر الأنظمة

استقراراً في أفريقيا. غير أن رواندا، كغيرها من أقل البلدان نمواً، تعاني من يؤس هياكلها الأساسية وضعف طاقتها، وقد طلبت المساعدة من مجتمع المانحين. بمن فيه مصرف التنمية الأفريقي و"المعونة من أجل التجارة".

٤ - وضمّ الذين أدلوا بتعليقات في الاجتماع رئيس مصرف التنمية الأفريقي، وسفراء فنلندا وموريشيوس وسنغافورة وبلجيكا، وممثلو حكومات الولايات المتحدة وكندا والجمهورية الدومينيكية وبنن وزامبيا والصين وبوركيينا فاسو. وسلّم جميع المندوبين بأن استعراض سياسة الاستثمار قد أثار أسئلة مهمة وقدم توصيات ملموسة. وأثنوا على الجهود الكبيرة التي بُذلت لمعالجة الفساد، وتحسين الحكم السليم، وتعزيز الإدارة العامة في وجه التحديات التي تعترض سبيل رواندا كبلد صغير غير ساحلي.

٥ - وقال ممثل مصرف التنمية الأفريقي إن أفريقيا لم تجتذب الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر إلا في مجال استخراج الموارد الطبيعية وصناعة الاتصالات. غير أنه توجد في العالم موارد مالية هائلة تبحث عن فرص استثمار مربح، وأفريقيا بحاجة إلى الاستفادة من تلك الموارد وذلك بمواصلة تحسين مناخ الاستثمار فيها. وقد طرح استعراض سياسة الاستثمار الأسئلة الصحيحة واقترح عدداً من الأفكار الجيدة والتدابير العملية للسير قدماً. وأكد التزام رواندا بجعل الحكم السليم برنامجاً لاجتذاب المستثمرين. وقام مصرف التنمية الأفريقي بتعزيز التكامل التجاري الإقليمي في أفريقيا. وقال إن مما يبعث على الأمل في مجال الاستثمار تحسين الهياكل الأساسية وقاعدة المهارات في رواندا. وقال إن مصرف التنمية الأفريقي سيركز تركيزاً أكبر على تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا وذلك بزيادة النسبة المخصصة لذلك من إجمالي القروض من ٣٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة، على أن تشمل الأولويات الأخرى التكامل التجاري الإقليمي، وتطوير مناخ الاستثمار والقطاع الخاص.

٦ - وتكلّم ممثل فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلغاريا ورومانيا فقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم الجهود التي تبذلها رواندا في مجالي السلم والإعمار، فضلاً عن الحكم السليم وتنسيق المعونة. وأضاف قائلاً إن اتفاقات الشراكة الاقتصادية مهمة لمستقبل رواندا. ومضى قائلاً إن استعراض سياسة الاستثمار قد فتح سُبلاً جديدة للتعاون مع رواندا، ويمكن ربطه بمصفوفة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في الإطار المتكامل. وتعهّد الاتحاد الأوروبي بمواصلة دعمه لرواندا من أجل تنفيذ توصيات متابعة الاستعراض.

٧ - ووصف ممثل موريشيوس رواندا بأنها بريق أمل لأفريقيا وأثنى على رؤيا قادتها وقدرة شعبها على استعادة حيويته. وذكر أن البلد يواجه عدداً من التحديات والقيود شبيهة بتلك التي واجهتها موريشيوس قبل عقدين من الزمن. وشكر الأونكتاد على استعراض سياسة الاستثمار لموريشيوس في عام ٢٠٠٠ الذي ألقى نظرة متعمّقة ومفيدة على الطريقة التي يمكن بها للبلد أن يُحدث تحولاً أفضياً وعمودياً استراتيجياً. وقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى دوراً هاماً في تمكين موريشيوس من تنويع اقتصادها بانتقال هذا الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على محصول واحد إلى اقتصاد يعتمد أيضاً على السياحة والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دوراً مماثلاً في رواندا، وأكد على الحاجة إلى الاستقرار السياسي، والإدارة الاقتصادية السليمة، والسياسات المنفتحة، وتوفير الهياكل الأساسية المناسبة للمشاريع الجديدة وتحسين التعليم. وقد تأثر موقف موريشيوس في سياستها العامة باستعراض سياسة الاستثمار، وأعرب عن الأمل في أن يُحدث استعراض سياسة الاستثمار في رواندا أثراً مشابهاً لذلك الذي أحدثه استعراض سياسة الاستثمار في موريشيوس.

٨- أثنى ممثل سنغافورة على التقدم الذي أحرزته رواندا فعزاه إلى حُسن الإدارة السياسية، واحترام حقوق الملكية، وإصلاحات الاقتصاد الكلي. ونظر أيضاً نظرة إيجابية إلى آفاق النمو في البلد واستراتيجية "رؤيا ٢٠٢٠". وقال إن سنغافورة انطلقت في الخمسينات من القرن الماضي من وضع اقتصادي شبيه إلى حد ما بوضع رواندا، والبلدان ملتزمان بالحكم السليم وإنهاء الفساد. وعلّق على توصية الاستعراض بأن تُنشئ رواندا برنامجاً لاجتذاب المهارات ونشرها، واستخلص دروساً من تجربة سنغافورة نفسها في برامج من هذا النوع. وأكد الحاجة إلى الحد من الروتين البيروقراطي وإلى إيجاد وكالة وحيدة لمعالجة قضايا الهجرة. وأشار أيضاً إلى ضرورة تحديد الأهداف في اجتذاب المهارات وضرورة تنظيم برامج نشر المهارات تنظيماً دقيقاً. وفي ختام كلمته، أثنى على التوصيات الواردة في استعراض سياسة الاستثمار، وقال إن برنامج اجتذاب المهارات يمكن أن يُساهم مساهمة بارزة في تنمية رواندا.

٩- وشدد ممثل بلجيكا على الصلات الوثيقة بين بلده ورواندا، وأثنى على عملية استعراض سياسة الاستثمار في رواندا. وأبرز توقيت الاستعراض باعتباره توقيتاً مناسباً، وقال إنه لا بد من إدماج ذلك الاستعراض في تأويل ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وقال إن بلجيكا ورواندا سوف توقّعان صيغة مؤوثة لمعاهدة الاستثمار الثنائية بينهما في اليوم التالي، وهذا يمكن أن يكون خطوة أولى في اتجاه تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار.

١٠- ورحّب ممثل الولايات المتحدة بالتوقيت المناسب لإصدار استعراض سياسة الاستثمار ومساهمته في تحسين مناخ الاستثمار في رواندا. وقال إن الولايات المتحدة، بصفتها رئيساً مشاركاً لمجموعة القطاع الخاص في رواندا، تلاحظ أن الحكومة قد قدمت دعماً للمرأة يفوق الدعم الذي قدمته لها أية حكومة أخرى في أفريقيا. وفيما أعرب عن تقديره للمبادرة الرامية إلى جعل رواندا مركزاً إقليمياً للاستثمار، قال من المهم معالجة مشاكل الهياكل الأساسية والجمارك. وقال إن وكالة التنمية الدولية بالولايات المتحدة تساعد رواندا في تحسين قطاع البن.

١١- وأثنى ممثل للقطاع الخاص على شفافية عملية الخصخصة في رواندا. وقال إن الشركة التي اشترتها شركته كانت في وقت الشراء شركة سيئة الأداء. وقد تمكّنت شركته من الاستعاضة عن ٤٠ في المائة من قوة العمل فيها بأناس أفضل تدريباً ودون تدخل من الحكومة. وقال إن الحكومة تتّبع نهجاً واقعياً في تقييم الأصول لأغراض الخصخصة، وتشعر شعوراً حقيقياً بالطابع الملحّ لإنجاز الصفقات، الأمر الذي يُعتبر عاملاً إيجابياً لدى المستثمرين. غير أن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالإطار القانوني، وأكد أنه لا ينبغي للحكومة أن تقع في شرك الشعور بالرضا عن الذات بعد ما أحرز من تقدم في السنوات الأخيرة.

١٢- ولاحظ ممثل آخر للقطاع الخاص أن رواندا توفر ضماناً جيداً ولديها وكالة لترويج الاستثمار تتسم بالكفاءة. غير أنه أوصى بمواصلة تعزيز العمل من خلال جهة واحدة لإجراءات عديدة، وأوصى بتخفيف عبء إجراءات الجمارك، وإذا أمكن زيادة سرعة تنفيذها. ونظراً إلى العجز في الطاقة لدى رواندا، اقترح وجوب أن تركز الجهود المقترحة لتحسين الهياكل الأساسية للطاقة على مشاريع صغيرة للميثان.

١٣- وأبرز ممثل للقطاع الخاص بعض الصعوبات التي واجهتها شركته في بداية صفقة للخصخصة والتي تتعلق بالامتثال لشروط الاتفاق الأول. غير أنه أمكن حل المشكلة ودياً، وارتاحت شركته لاستثمارها. ولم تنشأ مشاكل تتعلق بالفساد. وختم كلمته قائلاً إنه ينبغي لرواندا أن تولي اهتماماً شديداً بخدمات الرعاية اللاحقة للمستثمرين الأجانب الحاليين لديها الذين يمكن أن يكونوا أفضل المدافعين عن البلد والمروجين له في الخارج.

١٤- وأثنى ممثلو الحكومات على التقدم الثابت الذي أحرزته رواندا في تنويع اقتصادها وفي عملية الخصخصة. وشجّعوا الحكومة على مواصلة زيادة جهودها الرامية إلى بلوغ أهداف "رؤيا ٢٠٢٠". وأكد ممثل الجمهورية الدومينيكية أهمية عمليات استعراض سياسة الاستثمار لا لأقل البلدان نمواً فحسب بل أيضاً للبلدان الصغيرة والضعيفة مثل بلده وغيره من بلدان منطقة الكاريبي. ودعا مجتمع المانحين إلى تقديم المساعدة في عمليات استعراض سياسة الاستثمار إلى البلدان المتدنية الدخل والبلدان متوسطة الدخل.

١٥- وقال ممثلو بنن وزامبيا وبوركينا فاسو إنه من المهم أن تواصل أمانة الأونكتاد تقديم دعمها عن طريق عمليات استعراض سياسة الاستثمار وأن تتابع تنفيذ التوصيات. ولاحظ ممثل الصين التقدم السريع الذي أحرزته رواندا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقال إن ورقة استراتيجية الحد من الفقر قد أدت إلى نتائج إيجابية. وأثنى على الحكومة لما تبذله من جهود، وأعلن أن الصين قد خفضت منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ التعريفات الجمركية المفروضة على ١٨٧ منتجاً إلى الصفر.

١٦- وذكر الرئيس أن حُسن الإدارة السليمة الذي أظهرته حكومة رواندا قد ساهم في التقدم الذي أحرزه البلد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما التحدي فهو مواصلة الإصلاحات والجهود الرامية إلى اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وأما استنتاجات وتوصيات استعراض سياسة الاستثمار فمن شأنها أن تكون مفيدة في هذا الصدد.

— — — — —